• إذا افترضنا جدلًا صحة قولهم بأن أبا هريرة كان يحب المضيرة فهذا لا يقدح في عدالته، ولا ينال من دينه وكرامته، ولا يُقلِّل من شأنه؛ إذ إن الله لم يحظر في كتاب ولا في سنة رسوله ﷺ أن يحب الإنسان لونًا من ألوان الطعام الحلال الطيب.

الشبهة الحادية عشرة

دعوى مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن أبا هريرة ﷺ تشيَّع للأمويين، ووضع لهم أحاديث تُعلي من شأنهم؛ مقابل أموال أخذها، وولاية من قِبَلهم وَلِيَها؛ وذلك ليُكسب دولتهم صفة الشرعية، ويسوِّغ ما أحدثه أمراؤهم في الدين، ومن ثم لم يجد أبو هريرة تحرُّجًا أو تورُّعًا أن يضع حديث: "أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة من كل شهر، وصلاة الضحى، والنوم على وتر"؛ تزلفًا إلى معاوية، وذلك حين صلَّى معاوية ـ يوم بَلَغَه نعي عليٍّ ـ ست ركعات في الضحى، ثم بلغ القمة في التزلف إلى معاوية؛ وذلك حين وضع حديث: "إن الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية"، كما وضع أحاديث مثل حديث: "ستكون فتنة القاعد فيها خير..."؛ ليثني الناس عن معارضة الأمويين، وحثِّهم على الاستكانة وعدم مجابهتهم، ولم يكتف بهذا، بل غالى في مشايعة بني أمية متبعًا ومتخذًا الموقف المضاد من أهل البيت، فانتقص عليًّا ﷺ واتهمه بأنه أحدث في المدينة، وأن لعنة الله عليه والملائكة والناس أجمعين.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في مرويات أبي هريرة ﷺ مما يزعزع الثقة في جزء كبير من السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن من الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ لم يكن متشيعًا للأمويين، ومما يدل على ذلك مواقفه مع مروان بن الحكم، كموقفه معه يوم دُفن الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما، وكذلك ما رواه في ذم السفهاء من أمرائهم، كما أُثر عنه أنه كان يستعيذ على الملأ من رأس الستين[1]، وإمارة الصبيان، قاصدًا بذلك يزيد بن معاوية.

٢) إن الأحاديث التي استدل بها المغرضون وادعوا أن أبا هريرة ﷺ وضعها؛ إرضاءً للأمويين هي إما حديث لا يصح بحال في ميزان النقد الحديثي، وإما حديث صحيح أوّلوه حسب مقاصدهم، وحمّلوه ما لا يحتمل.

٣) إن الكذب على رسول الله ﷺ فيما يخص عليًّا ﷺ من فضائل لا يفعله عاقل، فضلًا عن صحابي كأبي

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق.

١. رأس الستين: يشير بذلك إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة.

هريرة؛ فمحبة النبي ﷺ لعليٍّ ﷺ ومعرفة فضائله كانت معلومة لأهل ذلك العصر، ذلك فضلًا عن أن أبا هريرة كان من رواة أحاديث فضائل عليٍّ، مع العلم بعدم صحة الحديث الذي استدلوا به لا سندًا ولا متنًا.

٤) إن قواعد العلم لا تسوِّغ اجتماع الشيء ونقيضه، فكيف يُحكم بعدالة أبي هريرة وجرحه في آن واحد؟! تلك العدالة الثابتة بكتاب الله وصحيح سنة رسوله، وإجماع أئمة المسلمين المعتَبَرين، أما الجرح فجاء عمن لا يُعتبر جرحه ولا تعديله، فضلًا عمن يُعتبر، فهل يعقل أن يُقدَّم كلام على كلام الله والرسول حتى لو كان ممن يُعتبر كلامه في ميزان النقد الحديثي؟! فكيف إذن بمن كان لا يعتبر أصلًا؟!

التفصيل:

أولا. لا دليل على مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين، واتخاذه موقف المضاد منهم:

إن الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ لم يكن مشايعًا للأمويين، وكان ثراؤه قبل الأمويين بزمن طويل، وأكبر دليل على ذلك قصة محاسبة عمر ﷺ له على أمواله بعد أن استدعاه من البحرين[١].

والروايات الصحيحة تدل على أن أبا هريرة ﷺ كان معارضًا لبني أمية، ويعيب على بعض وُلاتهم ما وقعوا فيه من أخطاء؛ فقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد، قال: أخبرني جَدِّي، قال: "كنت جالسًا مع أبي هريرة في مسجد النبي ﷺ بالمدينة ومعنا مروان، فقال أبو هريرة: سمعت الصادق المصدوق ﷺ يقول: هلكة أمتي على يدي غِلْمَة من قريش، فقال مروان: لعنة الله عليهم غِلمة، فقال أبو هريرة: لو شئت أن أقول بني فلان بني فلان لفعلت"[٢] وكان ذلك في زمن معاوية ﷺ، وكان يعرف أسماءهم، فهل يصح عقلًا أن من يقول هذا يكون مشايعًا لبني أمية؟!

وأصحُّ من ذلك في الدلالة على شجاعته في الحق وتنديده ببني أمية ما رُوي عنه مرفوعًا: "ويل للعرب من شرٍّ قد اقترب: إمارة الصبيان إن أطاعوهم أدخلوهم النار، وإن عصوهم ضربوا أعناقهم"[٣]، وروي عنه أيضًا أنه كان يمشي في السوق، ويقول: "اللهم لا تُدْرِكني سنة ستين، ولا إمارة الصبيان"[٤] يريد يزيد بن معاوية، فهل يُعقل أنَّ من يقول مثل هذا القول يكون مشايعًا لبني أمية ولا سيما معاوية ﷺ ؟!

وإذا كان مروان أو غيره يُنيبونه في غيبتهم؛ فليس ذلك لتملُّقه أو لمشايعته لهم، وإنما كان ذلك لفضله ومنزلته، وليس أدل على هذا من القصة التي رواها ابن حجر في الإصابة عن الوليد بن رباح، قال: "سمعت أبا هريرة يقول لمروان حين أرادوا أن يدفنوا الحسن عند جده: تدخل فيما لا يعنيك ـ وكان الأمير يومئذٍ غيره ـ ولكنك تزيد رضا الغائب؛ فغضب مروان، وقال: إن

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٧). الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٢).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، باب: في قوله: "هلاك أمتي على يد أغيلمة سفهاء"، (١٣/ ١١)، رقم (٧٠٥٨).

٣. صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الفتن، باب: ما ذكر في عثمان، (٧/ ٥٣١)، رقم (٣٧٧٥١). وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٦٦).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ١٢).

الناس يقولون: أكثر أبو هريرة على حديث رسول الله ﷺ وإنما قدِمَ قبل وفاة رسول الله ﷺ بيسير؛ فقال أبو هريرة: قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر، وأنا ـ يومئذ ـ قد زدت على الثلاثين، فأقمت معه حتى مات، أدور معه في بيوت نسائه، وأخدمه، وأغزو معه، وأحج، فكنت أعلم الناس بحديثه، وقد ـ والله ـ سبقني قوم بصحبته، فكانوا يعرفون لزومي له، فيسألوني عن حديثه؛ منهم: عمر وعثمان وعليٌّ وطلحة والزبير، ولا ـ والله ـ يخفى عليَّ كل حديث كان بالمدينة، وكل من كانت له من رسول الله ﷺ منزلة، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه"[1]، وهو يُعرِّض بأبي مروان الذي طرده النبي ﷺ إلى الطائف، ثم قال أبو هريرة: "ليسألني أبو عبد الملك عن هذا وأشباهه، فإنه يجد عندي منه علمًا جمًّا ومقالًا، قال: فوالله ما زال مروان يقصر عن أبي هريرة ويتقيه بعد ذلك، ويخاف جوابه"، وفي رواية أن أبا هريرة قال لمروان: "إني أسلمت وهاجرت اختيارًا وطوعًا، وأحببت رسول الله ﷺ حبًّا شديدًا، وأنتم أهل الدار وموضع الدعوة، أخرجتم الدَّاعي من أرضه، وآذيتموه وأصحابه، وتأخر إسلامكم عن إسلامي إلى الوقت المكروه إليكم، فندم مروان على كلامه له واتقاه"[2].

فلو كان أبو هريرة مشايعًا لبني أمية ومتزلفًا إلى معاوية ﷺ كما يزعم المغرضون، فهل يُعقل أن يرد على مروان ـ وهو من بيت الحُكْم ـ هذا الرد؟ ولو كان ما ذكره أبو هريرة عن نفسه ليس بصحيح، فهل كان مروان يسكت عنه ويتقيه بعد أن عرَّض بأبيه؟

ويُروى أنه ﷺ أنكر على مروان ما رآه في داره من تصاوير، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ومن أظلم ممن ذهب يخلُق كخلقي؛ فليخلقوا حبَّة، وليخلقوا ذرة..."[3].

ثم إن ولاية أبي هريرة ﷺ لمعاوية ﷺ بالتكليف أو لمروان بالنيابة لا تطعن في أبي هريرة بحال، ولا تقدح في روايته؛ لأن ولاية القضاء لهم جائزة، فإذا كانت جائز لأئمة الجور فكيف لا تكون جائزة لهم؟! وقد ثبت أن يوسف عليه السلام تولَّى لعزيز مصر وهو كافر، وثبت أن شرع من قبلنا حجة في ديننا إذا حكاه الله في كتابنا ولم يرد ما يخالفه، وفي الصحيح أنه ﷺ احتج بالقصاص بقوله ﷻ: ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ ﴿٤٥﴾﴾ (المائدة)[4]، وليس في كتاب الله إلا حكاية عن شرع مَنْ قبلنا، واحتج بقوله ﷻ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾ (طه)[5]، وهي في خطاب موسى عليه السلام.

فإن ثبت ذلك، فمن الجائز أن يتولى أبو هريرة القضاء والمصالح من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتفقُّد أمر العامة، ولم يُنقل بطريق متواترة ولا آحادية أن أبا هريرة فعل سائر المحرمات في تلك الولاية. ثم إنه قد نقل عن ابن عباس وعقيل بن أبي طالب ما هو قريب من ذلك ـ وقد تولَّى الولاية

---

١. الإصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٤٤١).

٢. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٣/ ٥٥٩).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: اللباس، باب: نقض الصور، (١٠/ ٣٩٨)، رقم (٥٩٥٣).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الديات، باب: السن بالسن، (١٢/ ٢٣٣)، رقم (٦٨٩٤).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من نسي صلاة، (٢/ ٨٤)، رقم (٥٩٧).

للأمويين ـ مما هو معروف في كتب التاريخ، ولم يُنقل عن أحد أنه تكلم فيهما إلا بما هو أهله من التعظيم والترحُّم والترضية.

ولكن الشأن مع أبي هريرة خلاف ذلك؛ فقد اتخذ المغرضون من أمر ولايته هذه سهمًا يُصوِّبونه إلي روايته للحديث لأهداف خبيثة؛ لأنه لو صح طعنهم فيه لفُقِدت الثقة في جزء كبير من السُّنة، ولو كُذِّب أكثر الصحابة رواية، كان تكذيب الآخرين أيسر على المغرضين؛ فيتم لهم بذلك ما يريدون من إطفاء لنور السنة النبوية: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (التوبة)®.

ثانيًا. أحاديث موضوعة لم تصح عن أبي هريرة ﷺ، وفهم خاطئ لأحاديث صحيحة:

إن الأحاديث التي استدلوا بها إما حديث لا يصح بحال في ميزان النقد الحديثي، وقد بيَّن العلماء علة وضعه، كحديث: "الأمناء عند الله ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية"؛ إذ قال النسائي وابن حبان والخطيب: "إنه باطل، والواضع له: علي بن عبد الله بن الفرج البرواني"[1]، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات[2].

ورُوي من وجه آخر، قال فيه النسائي وابن حبان: "باطل موضوع؛ لأن من رواته أحمد بن عيسى الخشَّاب، وأحمد هذا يَرْوي عن المجاهيل المناكير، وعن المشاهير المقلوبات، وقال ابن عدي: هو باطل من كل وجه، وله طريق آخر قال فيه أبو هارون الجبريني ـ إسماعيل بن محمد بن يوسف ـ عن عبد الله بن يوسف، وأبي هارون: ضعيف جدًّا"[3].

وكذلك حديث "إن الله ائتمن على وحيه ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية"، وجاءت الرواية من طرق مظلمة الإسناد لا يصحُّ منها شيء، ومعظم رواتها مجهولون[4].

ومن العجب العُجاب أن المغرضين يزعمون أن أبا هريرة هو الذي وضع هذا الحديث أو غيره، وجهلوا أو تجاهلوا أن اللائمة في الوضع ممن جاء بعد الصحابة من الرواة المعروفين لدى النقاد بذلك، ولو أن الأمر كما توهم المغرضون لعاد ذلك بالتجريح على أكثر الصحابة[5]، ولسَهُل لمن أراد الطعن أن يطعن، ولمن أراد أن يهدم الدين من أساسه أن يصل إلي بُغْيته.

والأعجب من ذلك أنهم يأتون أحيانًا بحديث صحيح لا خلاف على صحته، ولكنهم يُؤَوِّلُونَه تأويلًا عجيبًا على طريقة ليّ أعناق النصوص؛ ليتناسب وما رموا إليه من خبيث الأغراض؛ فجاءوا بحديث: "أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم

® في **"عدم إنكار السيدة عائشة كثرة ما رُوي عن أبي هريرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء. وفي **"أسباب كثرة مرويات أبي هريرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"إكثار أبي هريرة من الرواية وتفرده ببعضها لا يطعن فيه"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء.

١. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، مرجع سابق، ص٤٠٤.

٢. الموضوعات، ابن الجوزي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (٢/ ١٧).

٣. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (١/ ٤١٦، ٤١٧) بتصرف.

٤. المرجع السابق، (١/ ٤١٩، ٤٢٠).

٥. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٧٣ بتصرف.

ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونومٍ على وتر"[1] وهو حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره من طريق أبي هريرة ﷺ، ولا يستطيع أبو هريرة أن يكتم علمًا أطلعه النبي ﷺ عليه، وفيه فائدة للناس يترتب على مجازاتهم من الله ﷻ، ولا يُتصور ذلك من أبي هريرة وهو القائل (فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما): "إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾(البقرة)"[2]، فهل يخالف أبو هريرة كتاب الله ليرضى عنه المغرضون، وهل معنى أن معاوية ﷺ صلَّى ست ركعات في الضحى، وأن أبا هريرة روى هذا الحديث ـ أنه وضعه ليُسوِّغ فعل معاوية؟! وكيف يكون ذلك وهذا الحديث في أصح كتب السنة؟! وهل من مصلحة معاوية ـ وهو مَنْ هو في ذكائه وحسن سياسته ناهيك عن تمسكه بالسنة وعظم الصحبة ـ أن يبتدع في الدين مما يُثير الناس ويؤلبهم عليه؟! ثم إن صلاة معاوية ست ركعات في الضحى ـ يوم دفن الحسن ـ لم يصح في ذلك شيء.

وما قيل في هذا الحديث يقال في حديث: "ستكون فتنٌ، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرَّف لها تستشرفه، فمن وجد منها ملجأً أو معاذًا فليعذ به"[3]، وقد فَسَّر المغرضون الحديث على أنه من وضع أبي هريرة؛ ليثني الناس عن معارضة الأمويين، والحديث ثابت في البخاري من طريق أبي هريرة، وفي مسلم من طريق آخر وهو طريق أبي بكرة ﷺ، وما زاد أبو هريرة إلا أن بلَّغ ما سمعه من النبي ﷺ، كما بلغ أبو بكرة ما سمعه من النبي ﷺ، والفتنة المقصودة في الحديث إنما هي فتنة قتل عثمان ﷺ وما تَبِعها من أحداث بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، وقد تجنَّب كثير من الصحابة هذه الفتنة؛ عملًا بهذا الحديث، ومنهم: أبو هريرة نفسه وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، والأحنف بن قيس، وأسامة بن يزيد، وأبو بكرة الثقفي، وجُلُّ الصحابة[4].

ومعظم الصحابة لم يشاركوا في هذه الفتنة؛ فقد روى الإمام الطبري عن الشعبي قال:"بالله الذي لا إله إلا هو ما نهض في تلك الفتنة إلا ستة بدريِّون ما لهم سابع، أو سبعة ما لهم ثامن"[5].

الشاهد أن جمعًا كبيرًا من الصحابة اجتنبوا هذه

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التهجد، باب: صلاة الضحى في الحضر، (٣/ ٦٨)، رقم (١١٧٨).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/ ٢٥٨)، رقم (١١٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة، (٨/ ٣٦٣١)، رقم (٢٤٩٢).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، باب: تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، (١٣/ ٣٣)، رقم (٧٠٨١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: نزول الفتن كمواقع القطر، (٩/ ٣٩٨٦)، رقم (٧٠٠٧).

٤. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميسي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦، ص٢٠١.

٥. تاريخ الرسل والملوك، الطبري، مرجع سابق، (٣/ ٦).

الفتنة وكانوا على علم بهذا الحديث، وما أبو هريرة إلا أحد هؤلاء الأفاضل، الذين اجتنبوا الوقوع في الفتنة، وعليه فالحديث صحيح، ونحن لا نشك في هذا.

وأخيرًا لجأ المغرضون إلي الأحاديث التي وردت في فضل عثمان ﷺ وادعوا أن أبا هريرة وضعها؛ تملقًا للأمويين باعتبار أن عثمان ﷺ أُموي.

ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ: "إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافًا، قال قائل: من لنا يا رسول الله؟ قال: عليكم بالأمين وأصحابه"[1] وهو يشير إلي عثمان، فلا أدري أي غرابة في هذا، وأي تهمة وعثمان صِهْر النبي ﷺ ذو النورين، وصاحب السوابق في الإسلام[2] المبشر بالجنة، الذي قال عنه النبي ﷺ: "ما ضرَّ ابن عفان ما عمل بعد اليوم"[3] وذلك بعد تجهيزه للجزء الأكبر من جيش العسرة، والعجيب أنهم يطعنون في هذا الحديث ـ الأخير ـ مع أن راويه عن النبي ﷺ هو عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنهما وليس أبا هريرة®.

ثالثًا. فضائل عليٍّ ﷺ كانت معلومة للصحابة جميعًا، فمن الذي يستطيع الكذب على رسول الله ﷺ ناقضًا هذه الفضائل؟!

"إن تعمُّد الكذب على رسول الله ﷺ في مثالب عليٍّ ﷺ ما لايفعله عاقل، ولذلك لم يصدر مثل هذا من أعداء عليٍّ ﷺ؛ فإن حبَّ النبي ﷺ لعليٍّ وتكريمه له وتشهير مناقبه، وإظهار فضائله كان معلومًا بالضرورة خصوصًا لأهل ذلك العصر، فالمعارض لذلك لا يزيد عن حمل السامعين على خساسة نفسه، ونقصان عقله وسقوط منزلته، وهذا ما يتنزه عنه أبو هريرة ﷺ. ولا فرق بين أن يَقدح في فضل عليٍّ ﷺ وحب النبي ﷺ له، وبين أن يَقْدح في نسب عليٍّ، وأنه ليس من بني هاشم، وأنه لم يسبق إلي الإسلام، وأنه نَصَبَ الحرب والعداوة لرسول الله ﷺ إلي عام الفتح، وأنه لم يشهد بدرًا ولا أُحدًا، ولا أبلى في المشاهد، فهل ترى يَصِحُّ في عقل عاقل أن أحدًا في ذلك العصر يستطيع أن يَكْذِب في مثل هذه الأشياء على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولو كان أكفر الكافرين، وأبغض البغضاء والمنافقين، ومن جَوَّز وقع مثل هذا في ذلك العصر من أعداء عليٍّ ﷺ لم يزد على أن يُبيِّن للعقلاء أنه ناقصُ العقل، عديم المعرفة، فإذا تقرر هذا، فلا فرق بين هذه الأشياء، وبين رواية مثالب فاحشة في أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ للمهاجرين والأنصار أصحاب العقول الراجحة، والبصائر النافذة، والأفهام الثاقبة؛ ولذلك اعترف أبو سفيان أنه لم يتمكن من الكذب على رسول الله ﷺ إلي هرقل، وعَرَفَ ـ بعقله مع كفره وعداوته ـ أن الكذب لا يمضي له... فكيف يمكن ظهور كذَّاب على رسول الله ﷺ مستور بين هؤلاء الأفاضل ثم لا يهتكون ستره،

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٦/ ٢٢٤)، رقم (٨٥٢٢). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٢. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٧٣، ٢٧٤.

٣. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، رقم (٢٠٦٤٩). وحسن إسناده الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

® في **"أمانة أبي هريرة في التحديث ونفي رد المحدثين لرواياته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"صحة ما انفرد به البخاري ومسلم عن أبي هريرة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء.

ويُشهرون فضائحه؛ حتى يتواتر ذلك إلينا؟! والعادات جارية مستمرة بمثل هذا في كل زمان، ولو جوَّزنا أن أحدًا يُظهِر مثل هذه الأكاذيب على الله وعلى رسوله، ولا يتواتر عنهم مقابلته بما يستحقه من التنكيل والتكذيب ـ لجوزنا أنه قد كان من غير أبي هريرة مثل ذلك من المستورين المقبولين، وهذا ما ينفيه العقل السليم"[1].

"فإن قيل: إن أبا هريرة لم يكن مشهورًا بالكذب وتعمده على عصرهم، وإنما بان هذا بعد مدة، قلنا: إن هذا من خيالات قليلي العقول؛ فإن تعمُّد كذب الكاذبين إنما يظهر في أعصارهم؛ لما يصحبه من معرفة من جاورهم وخالطهم وسامرهم من قرائن أحوالهم، ومخايل كذبهم، وتلونهم، وحكاياتهم، ومناقضاتهم، ونسيانهم لما قالوا كما قالت العرب:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ

وإن خالها تخفى عن الناس تُعلمِ[2]

بل كما قال الله ﷻ: ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ (محمد: ٣٠)، وكما شاهدنا هذا في معرفتنا للكاذبين المعاصرين لنا في عصرنا، فأما لو استتر حاله حتى مات ومات المعاصرون له، فإن أبواب المعرفة لحاله تَنْسدُّ على المستأخرين عن معاصريه إلا بعلم الغيب"[3].

"إن جريمة كتعمد الكذب على رسول الله ﷺ من المعاصي الحامل عليها الجرأة على الله ورسوله، ومضرَّتها دائمة للإسلام والمسلمين، فيكون سكوت الصحابة على فاعلها مما يرفضه العقل، فلو كان أبو هريرة ـ حاشاه الله ـ مرتكبًا للخبائث، أو مجمعًا للفساد وأهله، لما سكت عنه الصحابة، مع أن هذا الفعل يعود ضرره عليه وحده، ويكون الحامل عليه ـ عندئذ ـ الشهوة والشَّبق والخسة، لا عداوة الله ورسوله، فكيف يتصور سكوتهم عنه لو فعل ذلك؟ كما أن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ كذب على الله، وهو كفر كما قال الإمام الجويني مستدلًا بقوله ﷻ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾ (الزمر: ٣٢)، مع قوله ﷻ: ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، وقوله: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (لقمان)"[4].

أما الخبر الذي جاءوا به وفحواه أنه "لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة، جاء إلي مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة ما استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثم ضرب صلعته مرارًا! وقال: يا أهل العراق أتزعمون أني أكذب على الله ورسوله، وأحرق نفسي بالنار؟! والله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن لكل نبي حرمًا، وإن المدينة حرمي، فمن أحدث فيها حدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. قال: وأشهد بالله أن عليًّا أحدث فيها، فلما بلغ معاوية قوله أجازه وأكرمه وولَّاه إمارة المدينة"، وهذا الحديث لا يصح سندًا ولا متنًا.

أما من حيث السند: فإن ابن أبي الحديد صاحب "شرح نهج البلاغة" نقل هذه الأخبار عن شيخه محمد بن عبد الله أبي جعفر الإسكافي (ت: ٢٤٠هـ)، وهو من أئمة المعتزلة المتشيعين، والعداء مستحكم بين

١. العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٣٢٠).
٢. البيت لزهير بن أبي سلمى.
٣. المرجع السابق، (١/ ٣٢٢).
٤. السابق، (١/ ٣٢١، ٣٢٢) بتصرف.

المعتزلة وأهل الحديث من أواخر القرن الأول الهجري، ثم أصبح متوارثًا بعد هذا القرن، والإسكافي مردود الرواية لسببين:

الأول: ضعف الإسكافي لعاملين:

- لأنه معتزلي يُناصب أهل الحديث العداء.
- لأنه شيعي محترق، وبذلك قد اجتمع فيه عاملان يكفي أحدهما لرد روايته.

الثاني: لم تُذكر هذه الرواية في مصدر موثوق به بسند صحيح علمًا بأن الإسكافي لم يَذْكر لها سندًا، وهذا يُرجِّح أنها موضوعة، أو هي على الأقل ضعيفة لا يحتج بها:

وأما من حيث المتن: فلم يثبت أن معاوية ﷺ حمل أحدًا على الطعن في أمير المؤمنين عليٍّ ﷺ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أنه تطوع بذلك، أو أخذ أجرًا مقابل وضع الحديث، والصحابة جميعًا أسمى وأرفع من أن ينحطوا إلى هذا الحضيض، ومعاذ الله أن يفعل هذا إنسان صحب رسول الله وسمع حديثه، وزجره عن الكذب، بل إنك تجدهم يبدأون التحديث بقول النبي ﷺ: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[1]، وإن جميع ما جاءنا من هذه الأخبار الباطلة إنما كان عن طريق أهل الأهواء، الداعين إلى أهوائهم، المتعصبين لمذهبهم؛ فتجرءوا على الحق، ولم يعرفوا للصحبة حرمتها[2].

أما فضائل عليٍّ ﷺ فهي كثيرة ومشهورة، وقد روى أبو هريرة في فضائله أحاديث كثيرة مما يبعد كل البعد معاداته عليًّا ﷺ تقربًا لمعاوية ﷺ، ومن أشهر هذه الروايات روايته لحديث خيبر، والذي رواه الإمام مسلم في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب عن سُهيل عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: "لأعطين هذه الراية رجلًا يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه، قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أُدعى لها، قال: فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فأعطاه إياها..."[3].

وروى مسلم أيضًا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال لحسنٍ: "اللهم إني أحبه، فأحبه وأحبب من يُحِبُّه"[4]، وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي رواها أبو هريرة في فضائل عليٍّ وآل البيت جميعًا، فهل من يروي مثل هذه الأحاديث يتهم بوضعه أحاديث للانتقاص من قدر عليٍّ تزلفًا لمعاوية رضي الله عنهما؟!

وبناء على ما سبق، فإن أبا هريرة مُحب لآل البيت؛ لروايته أحاديث فضل عليٍّ ﷺ كما يتبين عدم صحة ما استدل به المغرضون ـ من أحاديث ـ لا سندًا ولا متنًا. ولا يتصور عاقل عالم بسيرة أبي هريرة ﷺ عارف

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤١)، رقم (١٠٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٢. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٤١: ٤٤٣.

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب، (٨/ ٣٥٤٠)، رقم (٦١٠٥).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل الحسن والحسين، (٨/ ٣٥٥٥)، رقم (٦١٣٩).

بورعه وتقواه، مطلع على سيرة معاوية ﷺ وما كان عليه من حنكة وذكاء حتى أُثر عنه قوله: "لو كان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا جذبوها أرخيتها وإذا أرخوها جذبتها"[1]، لا يتصور عاقل يعلم ذلك أن يضع أبو هريرة أحاديث في ذم عليٍّ ﷺ، أو أن يحمله معاوية على ذلك لا سيما وقد ذكر المغرضون أن هذا الحديث المستدل به كان بعد عام الجماعة؛ أي بعد الصلح وبيعة معاوية فما الدافع إذن®؟!

رابعًا. أيهما نقبل: تعديل الله ﷻ ورسوله، أم تجريح غيرهما؟

"إن قواعد العلم المتفق عليها تنص على أن لا يُقبل المتعارضان معًا، ولا يصح ذلك في العقل السليم، وقد تعارض الثناء على أبي هريرة وإقرار عدالته، والذم له والقول بجرحه، أما الثناء عليه فإنه قد دخل في الثناء من الله ﷻ على الصحابة أجمعين، وكذلك فيما ورد في الصحيح عن النبي ﷺ من الثناء على الصحابة عامَّة، أو على بعضهم خاصة، ومن هؤلاء أبي هريرة الذي وردت في فضله ومناقبه أحاديث كثيرة صحيحة صريحة عن رسول الله ﷺ، وقد أثنى عليه السلف والخلف كما يتبين من ترجمته في كتب الرجال بالأسانيد المعروفة، حتى أثنى عليه أئمة على خلاف مع أهل السنة في المذهب أو في المنهج، وصححوا أحاديثه ودوَّنوها في كتبهم، وكذلك من احتج بحديثه من آل البيت والفقهاء، ويعرف ذلك من طالع فقههم، فهذا إجماع من الأمة على فضل أبي هريرة ومكانته السامقة في الإسلام وصحبته الدائمة لرسول الله ﷺ.

وأما المعارض لهذا فجاء مقطوعًا ـ كولد الزنا لا يعرف له أب ـ من طريق غير وافية بشروط الصحة عن الإسكافي، وكان بغداديًّا لا يقول بأخبار الثقات، فلا بد ـ على الإنصاف ـ من معرفة رواة جرح أبي هريرة ﷺ والموازنة بين كل واحد منهم وبين أبي هريرة، فإن كان فيهم واحد دون أبي هريرة في فضله ونبله لم يُصَدَّق على ما هو خير منه وإلا لزم فيه ترجيح المرجوح على الراجح، وهو خلاف المعقول والمنقول"[2].

فَقِسْ القدح في الأكابر على هذا، فكيف يجرح الخسيسُ النبيلَ والوضيعُ الرفيعَ، ومن ليس بصحابي الصحابيَّ، وهل يصح كلام بعد كلام الله ورسوله،

---

١. التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، (١٧/ ٢٨)، نقلًا عن: معاوية بن أبي سفيان شخصيته وعصره، د. علي محمد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص٢٣٤.

® في **"براءة الصحابة من الكذب على رسول الله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"تثبُّت الصحابة في قبول الحديث لا يعني تكذيب بعضهم بعضًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"سبب قول النبي: من كذب عليَّ متعمدًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة العاشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"كثرة الأحاديث الصحيحة في فضل علي بن أبي طالب"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"مكانة آل البيت عند أبي هريرة والصحابة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"نفي الكذب عن عبد الله بن سلام"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة السادسة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أسباب رد بعض الصحابة روايات بعضهم الآخر"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

٢. العواصم والقواصم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٣٢٣).

وعلماء الأمة المجمع على علمهم وتقواهم، الذين قرروا أن أبا هريرة راوية الإسلام رغم أنوف الحاقدين®؟!

الخلاصة:

- إن حقائق التاريخ والروايات الصحيحة تنفي مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين، ودليل ذلك مواقفه المتعددة مع مروان بن الحكم، وروايته لأحاديث صحيحة في ذم من وقع في خطأ من أمرائهم.
- إن ثراء أبي هريرة ﷺ كان قبل الأمويين بكثير، يظهر ذلك من قصة محاسبة عمر بن الخطاب ﷺ له بعد أن استدعاه من البحرين، وأما إمارته على المدينة لمعاوية أو لمروان فقد كانت لعلو شأنه كصحابي من صحابة رسول الله ﷺ، لا لتملقه للأمويين.
- ليس معنى أن الحديث الموضوع رُوي عن الصحابي أنه هو الواضع، بل الآفة في الوضع في مَنْ جاء بعد الصحابة من أصحاب الأهواء؛ فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم وإجماع الأمة على ذلك، وقد كانوا يتورعون ويترفعون عن الصغائر فما بالنا بالكذب على رسول الله ﷺ.
- إن تعمُّد الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التي أوصل بعض العلماء مرتكبها للكفر، ولا يجوِّز العقل سكوت الصحابة عمن يفعل ذلك في عصرهم، وإلا لكان الطعن شاملًا لجميعهم، وهو ما لم يقل به عاقل، فضلًا عن أن أبا هريرة ﷺ كان ممن روى حديث جزاء الكاذب على النبي ﷺ.
- إن الانتقاص من قدر عليٍّ ﷺ في عصر الصحابة أمر لا يصدقه عاقل؛ لأن حب النبي ﷺ له كان معلومًا لأهل هذا العصر بالضرورة، فَلَنْ يزد من يفعل ذلك على أن يُزدرى، ويُحكم بجهله وافترائه.
- إن الأحاديث التي استدل بها الطاعنون على تشيُّع أبي هريرة للأمويين إما موضوعة لا تصلح للاحتجاج، وهي ليست من وضع أبي هريرة، وإنما نسبوها إليه ليتوهم صحتها، وإما صحيحة فُهمت على غير معناها على طريق ليِّ أعناق النصوص. كما أنه مما يثبت عدم وضع أبي هريرة أحاديث تنقص من قدر عليٍّ محاباة لمعاوية أنه روى كثيرًا من الأحاديث في فضله وفضل آل البيت جميعًا، فهل يعقل أن يجتمع الضدان؟!
- إن العقل لا يُجوِّز أن يُحكم على الإنسان بالشيء ونقيضه، فكيف يُحكم بعدالة أبي هريرة وجرحه في آن واحد، وإن كانت العدالة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، فأي كلام يصح بعد هذا؟!

® في "**ثبوت عدالة أبي هريرة وضبطه ومروءته**" طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة، والوجه الأول، من الشبهة الخامسة عشرة، من هذا الجزء.

الشبهة الثانية عشرة

دعوى أن أبا هريرة كان يكتم العلم(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض منكري السنة أن أبا هريرة ﷺ كان يكتم العلم، ودليل ذلك: اعترافه في حديث له قال فيه: "حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين: فأما أحدهما فبثثته،

(*) الرد على الطاعن في أبي هريرة ﷺ، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق.